

كلية دجلة الجامعة/ قسم العلوم المالية

والمصرفية

ahmed.s.fin^{١٧}@duc.edu.iq

السياسية المالية واثرها على الاستقرار المالي والنقدي في العراق

أحمد صباح داود عباس

Ahmed sabah dawood

المستخلص:

هدف البحث إلى دراسة السياسة المالية واثرها على الاستقرار المالي والنقدي في العراق، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تحليل مؤشرات السلامة المالية لها من دور لتقييم أداء البنك المركزي كونه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار السياسة المالية في العراق، وقد توصلت البحث إلى عدة نتائج كان ابرزها، هناك فجوة بين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الاخيرة وذلك يعود لعاملين، الاول ان عدد المصارف الخاصة اكثر من المصارف الحكومية، والعامل الثاني فهو ارتفاع رأس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال وكحد ادنى (٢٥٠) مليار دينار، وكذلك تبين من خلال مؤشر الموجودات السائلة ان المصارف الخاصة على الرغم من سيولتها العالية الا انها اقل كفاءة في مواجهة التزاماتها المالية قياسا بالمصارف الحكومية، وقد بين مؤشر نسبة القروض غير العاملة أن هناك ارتفاع لهذا المؤشر لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة، وهذا يشير الى ان المصارف الحكومية اكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الخاصة نظرا لان المصارف الحكومية تمنح قروض تفوق ما تمنحه المصارف الخاصة.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية / الاستقرار المالي

Abstract

The research aimed to study financial policy and its impact on financial and monetary stability in Iraq. To achieve this goal, financial safety indicators were analyzed because of their role in evaluating the performance of the Central Bank as it is the body responsible for the safety and stability of financial policy in Iraq. The research reached several results, the most prominent of which are There is a gap between the capital adequacy ratio of government banks and private banks in favor of the latter. This is due to two factors. The first is that the number of private banks is greater than government banks. The second factor is the increase in private bank capital due to its response to the directives of the Central Bank to increase capital and a minimum of (٢٥٠) billion. dinar, and it was also shown through the liquid assets index that private banks, despite their high liquidity, are less efficient in facing their financial obligations compared to government banks, and the non-performing loan ratio index showed that there is an increase in this indicator among Iraqi government and private banks, and this indicates Government banks are more exposed to the risk of non-payment compared to private banks because government banks grant loans greater than what private banks grant.

Keywords: financial policy/financial stability

المقدمة

يعد استقرار النظام المالي احد الاهداف الرئيسة الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنوك المركزية جنبا الى جنب مع استقرار الاسعار واسعار الصرف لضمان اداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو الى جنب استقرار مستوى الاسعار واسعار الصرف لضمان اداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا ما دفع البنوك المركزية حول العامل الى اعطاء اهتمام اكبر في ضمان سلامة وامتانة واستقرار انظمتها المالية والذي تم تجسيده في اعداد التقارير الدورية الخاصة بالاستقرار المالي. وان استقرار النظام المالي يعني الحالة التي يكون فيها النظام المالي بكافة مؤسساته قادرا على

الاستمرار في اداء وظائفه الاساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية، لاسيما في اوقات الازمات المالية الناتجة عن النظام المالي نفسه او المتولدة من القطاع الحقيقي.

في حين يعد تحليل مؤشرات السلامة المالية من ابرز الأدوات يعتمد عليها لقياس نسب الاستقرار المالي والنقدي وفهم الوضع المالي من خلال قدرة المصارف المركزية على صياغة السياسات المالية والنقدية والرقابة الفعالة على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية على تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات، لذلك تعد مؤشرات السلامة المالية بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

١- مشكلة البحث

لقد ازدادت مؤخراً الأزمات المالية التي تعصف بالمؤسسات المالية محلياً وعالمياً، وهذا بدوره انعكس على عدم موثوقية الزبائن بتلك المؤسسات والتي عرضتها لمخاطر جديدة تتمثل بسحب الودائع وعدم فتح حسابات أو التعامل مع المؤسسات المصرفية، وبالتالي فقد انعكس على عم موثوقية الجمهور في السياسة المالية مما أثر على الاستقرار المالي. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- ١- ما هي السياسة المالية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي؟
- ٢- ما هي مؤشرات السلامة المالية وكيف يمكن استعمالها؟
- ٣- ما مدى أهمية هذه المؤشرات في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد حجم المخاطر؟
- ٤- ما مدى التزام البنك المركزي العراقي بتلك المؤشرات؟

٢- أهمية البحث

إن للقطاع المصرفي دوراً هاماً في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، نظراً لكونه العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الإقتصادية، ومن الجدير بالذكر أنه كلما كان السياسة المالية سليمة كلما دلّ ذلك على تعافي الإقتصاد، وانعكس على الاستقرار المالي والنقدي، وهو يعد عاملاً مشجعاً على جذب الإستثمارات والأعمال لذا فمن الضروري أن يتم تبني المؤشرات المالي والسعي للحد من مخاطر العمل المصرفي للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن

سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وتمويل الإستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطور الإقتصاد الوطني وإزدهاره .

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسة المالية واثرها على الاستقرار المالي والنقدي في العراق، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تحليل مؤشرات السلامة المالية لها من دور لتقييم أداء البنك المركزي وذلك لكشف أداء البنك المركزي وتلافي اي قصور في وقت مبكر ولإظهار الجوانب الإيجابية في أدائه، ومحاولة تعزيزه، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الإقتصاد الوطني .

٤- فرضية البحث

يسعى البحث لإثبات الفرضية الرئيسة الآتية:

(أن السياسة المالية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي تعمل على وفق مؤشرات الملائمة المالية على توجيه وإنذار متخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض البنوك لأزمة مالية مستقبلاً) .

٥- منهج البحث

اعتمد في انجاز البحث على المنهج التحليلي، وقد تم الاستعانة في الجانب التطبيقي للبحث على البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي .

٥- حدود البحث

أ- **الحدود المعرفية لمتغيرات البحث:** تضمنت متغيرات البحث بمتغيرين رئيسيين هما:

- مؤشرات السلامة المالية : وهي مؤشرات ينبغي تحليلها وقياسها في البنك المركزي كونها من الأهداف الرئيسية لعمل المصرف.
- مخاطر العمل المصرفي: والتي ينبغي على المصرف دراستها وتحليلها والحكم عليها على وفق مؤشرات السلام المالية .

ب- **الحدود المكانية:** تركزت الحدود المكانية للبحث في البنك المركزي العراقي في بغداد.

ج- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للبحث للعامين ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ ، وتم اعتماد بيانات البنك المركزي للعامين ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ .

المبحث الأول: الاطار النظري للسياسية المالية والاستقرار المالي والنقدي في العراق

تمهيد

ان البنك المركزي العراقي تقوم برصد وتحليل التغيرات في النظام المالي لانه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار هذا النظام، وتعد المصارف المكون الرئيس للنظام المالي في العراق اذ انخفض حجم موجودات الجهاز المصرفي الى (١٥٦,٤) ترليون دينار عام ٢٠٢٢ بعد ان كان (٢٢١,٢) ترليون دينار عام ٢٠٢١، بسبب اعادة تقييم وتسوية بعض موجودات المصارف، وقد بلغ مستوى تركيز الموجودات لأكبر خمس مصارف حسب مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (٢,٤٦٣) نقطة، فضلا عن تراجع نسبة موجودات المصارف الحكومية الى اجمالي الموجودات وارتفاع موجودات المصارف الخاصة اثناء المدة (٢٠٢٢-٢٠٢١) وهو مؤشر جيد يعكس تحسن مستوى المنافسة بين المصارف الخاصة والحكومية، في حين سجلت الودائع لعام ٢٠٢٢ ارتفاعا لتصل الى (٦٧) ترليون دينار مقارنة بمبلغ قدره (٦٢,٤) ترليون دينار في عام ٢٠٢١، بين مؤشر (هيرفندل هيرشمان) ان تركيز الودائع لاكبر خمس مصارف بلغ (٢,٩٧٥) درجة عام ٢٠٢٢ وهو منخفض عما سجله عام ٢٠٢١، وارتفعت رؤوس اموال المصارف ايضا الى (١٤,٣) ترليون دينار عام ٢٠٢٢، نتيجة لتأسيس ستة مصارف اسلامية خاصة، على صعيد الائتمان المصرفي ارتفع خلال عام ٢٠٢٢ فبلغت قيمته (٣٧,٩) ترليون دينار مقارنة بما مقداره (٣٧,١) ترليون دينار في عام ٢٠٢١، وان الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية البالغ (٢٧,٦) ترليون دينار عام ٢٠٢٢ كان اقل من حجم الائتمان النقدي البالغ (٣٧,٩) ترليون دينار للعام نفسه، ويبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي انخفاض نصيب القطاع العام من الائتمان النقدي من (٥١,١٢٪) عام ٢٠٢١ الى (٤٨,٧٥٪) عام ٢٠٢٢ وذلك يعكس انحسار الضائقة المالية للحكومة المركزية والمؤسسات العامة نتيجة لتوجه الوضع الاقتصادي نحو التحسن نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية، اما بالنسبة لتركز الائتمان المصرفي فقد بلغ حسب مؤشر (هيرفندل هيرشمان) (٢,١٣٢,٧) درجة عام ٢٠٢٢ في المصارف الحكومية مسجلا ارتفاعا عن عام ٢٠٢١ البالغ (٢,٠٧٢,٥) درجة ليعكس دورها المسيطر على القطاع المصرفي وهذا نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في كافة انحاء العراق وسهولة الوصول الى خدماتها ودورها التنموي الواضح من خلال زيادة الائتمان المقدم

من قبلها مقارنة بمصارف القطاع الخاص، اما بالنسبة الى الديون المتأخرة التسديد فقد ارتفعت بشكل ملحوظ من (٣,٣) ترليون دينار في عام ٢٠٢١ الى (٤,٣) ترليون دينار في عام ٢٠٢٢. (البنك المركزي العراقي / دائرة العمليات المالية وادارة الدين / دائرة مراقبة الصيرفة)

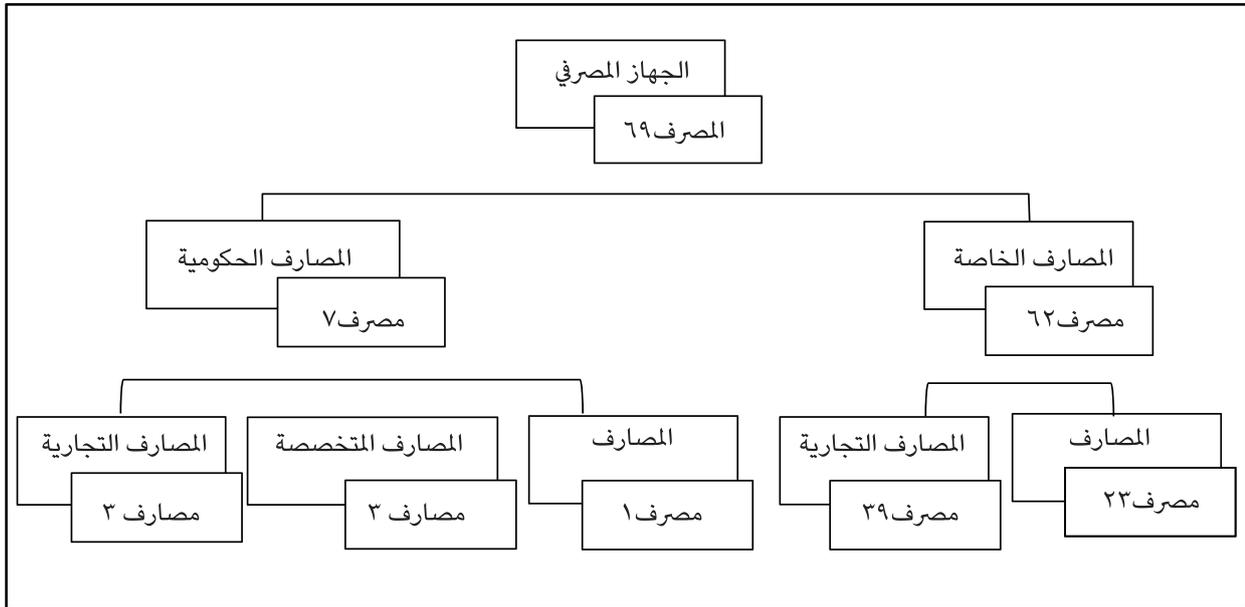
أولاً: تطورات القطاع المالي في العراق

١- تطور القطاع المصرفي في العراق

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من (٦٩) مصرفاً، منها (٧) مصارف حكومية و(٦٢) مصرفاً خاص محلياً واجنبياً، العدد الاكبر من المصارف تجارية وعددها (٣٩) مصرفاً يليها المصارف الاسلامية بواقع (٢٣) مصرفاً، ثم المصارف المتخصصة بواقع (٣) مصارف، على النحو المبين في الشكل (١).

شكل (١)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

(١) موجودات القطاع المصرفي:

انخفض حجم موجودات الجهاز المصرفي الى (١٥٦,٤) ترليون دينار عام ٢٠٢٢ بنسبة انخفاض (٢٩,٣%) عن عام ٢٠٢١ البالغ (٢٢١,٢) ترليون دينار، وعلى الرغم من ارتفاع عدد

المصارف في العراق الى (٦٩) مصرفاً، الا ان نسبة موجودات اكبر خمسة مصارف قد بلغت (٨٤٪) من اجمالي الموجودات والباقي من نصيب المصارف الاخرى، وهذا مؤشر على ارتفاع نشاط هذه المصارف مقارنة بالمصارف الاخرى. (تقرير السلامة المالية للبنك المركزي العراقي، ٢٠٢٢: ٤٧)

(٢) ودائع القطاع المصرفي:

ان رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي ارتفع من (٦٢,٤) ترليون دينار في عام ٢٠٢١ الى (٦٧) ترليون عام ٢٠١٧ وسبب هذا الارتفاع هو التحسن النسبي للوضع الاقتصادي اثناء عام ٢٠٢٢ الذي انعكس على ارتفاع نسبة الايداعات الحكومية في المصارف التي تشكل اكثر من (٦٠٪) من مجموع الودائع في المصارف ولا سيما لدى المصارف العامة منها، لترتفع من (٣٨,٦) ترليون دينار في عام ٢٠٢١ الى (٤٠,٩) ترليون دينار في عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو (٥,٩٪) هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان تحسن الوضع الاقتصادي قد انعكس على ارتفاع دخول الافراد، اذ زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (٥,٦٠) مليون دينار عام ٢٠٢١ الى (٦) مليون دينار عام ٢٠٢٢ ومن ثم ارتفعت ودائع القطاع الخاص من (٢٣,٧) ترليون دينار عام ٢٠٢١ الى (٢٦) ترليون دينار عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو (١٠٪) دينار، لترتفع نسبتها من مجموع الودائع الى (٣٩٪) في عام ٢٠٢٢، ليقبل الفارق بين نسبة الودائع للقطاع العام والخاص . (البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث)

(٣) رأس مال القطاع المصرفي

ارتفعت رؤوس اموال المصارف بمعدل (٢٢,٢٢٪) في عام ٢٠٢٢ لتصل الى (١٤,٣) ترليون دينار بعد ان كانت (١١,٧) ترليون دينار في عام ٢٠٢١، وكان ذلك نتيجة لتأسيس ستة مصارف اسلامية خاصة تتراوح رؤوس اموالها بين (١٠٠) مليار دينار و (٢٥٠) مليار دينار، وبذلك يبلغ اجمالي رؤوس اموال المصارف الخاصة (١١,١) ترليون دينار، في حين ارتفع مجموع رؤوس اموال المصارف الحكومية الى (٣,٢) ترليون دينار نتيجة لقيام المصرف العراقي للتجارة بزيادة رأسماله الى (٢,٧) ترليون دينار.

ثانياً: مؤشرات السلامة المالية

هناك عدة مؤشرات للسلامة المالية تستخدم لقياس مدى سلامة السياسة المالية والأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، وكذلك لتجنب مخاطر العمل المصرفي، ومن خلال المبحث الحالي سيتم

التركيز على المؤشرات التي تم استعمالها في الجانب التطبيقي للبحث وهي كالاتي:

١- مؤشر نسبة كفاية رأس المال

يعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة او الاعسار، اذ كلما زاد رأس المال قلت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعا لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح، ان لجنة (بازل) طورت معيار (بازل I) الى ما يعرف اليوم بمعيار (بازل III) ليواكب المرحلة الجديدة التي يشهدها العالم من ارتفاع ليس في درجات المخاطر المالية فحسب، بل حتى في المخاطر التشغيلية والائتمانية ايضا، ومخاطر السوق والادارة، اذ يقوم معيار (بازل III) من خلال استخدام اساليب متقدمة بقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للمصرف . (الجنابي، ٢٠١٩: ٣٢)

• معادلة احتساب كفاية رأس المال حسب بازل III = (ارباح غير موزعة + احتياطي الزامي + احتياطي نظامي + احتياطيات اخرى + اسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الاصدار + التخصيصات) / (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) * ١٠٠.

• معادلة احتساب كفاية رأس بحسب بازل I = (ارباح غير موزعة + احتياطي الزامي + احتياطي نظامي + احتياطيات اخرى + اسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الاصدار) / (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) * ١٠٠.

٢- مؤشر السيولة

اشارت العديد من الابحاث والدراسات والادبيات الماليه والمصرفية التقليدية ان قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسب السيولة ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول الى نقد وبدون خسارة واخرى بطيئة التحول ويطلق عليها العناصر (الاصول) غير السائلة، اما المطلوبات وحق الملكية فتقسم الى عناصر متغيرة واخرى مستقرة، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير، وبعكسها المطلوبات المستقرة، وبهذا تكون ادارة المصرف امام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة (الجميل، ٢٠١٨: ٣٠٦).

لقد ادخلت (بازل III) اطارا جديدا لتنظيم السيولة اذ ركزت على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية (الاسهم العادية)، يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) الامر الذي يتطلب من المصارف ان تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (٣٠) يوما، وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، الذي يعد اداة رقابة بنيوية في قياس مستوى السيولة . (Kevin & Selim, ٢٠١٤ : ٢١٢)

أ- نسب السيولة حسب معياري NSFR, LCR • نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio:

بهدف مراقبة سيولة المصارف وللتأكد من احتفاظ المصرف بمستوى كاف من السيولة التامة (يتم تحويلها بشكل فوري الى نقد) الى نقد للوفاء بالتزاماته خلال (٣٠) في ظل سيناريو خاص بالأوضاع الضاغطة، ويتم حسابها وفقا للمعادلة الاتية :

(Ephilip & Dilruba, ٢٠٠٩ : ٩٦)

قيمة الاصول السائلة عالية الجودة

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية (٣٠) يوما}}{100} \leq 100$$

صافي التدفقات النقدية الخارجية (٣٠) يوما

• نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio:

بهدف الرقابة على المصارف باحتفاظها بمستوى كاف من السيولة، يتضمن التمويل المستقر المتاح (الاموال المتاحة للمصرف وتكون اما ذاتية (حقوق ملكية)، او خارجية (ودائع) والتمويل المستقر المطلوب (استثمارات، تأمينات)، ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن (١٠٠٪) بصفة دائمة، ويتم حسابها وفقا للمعادلة الاتية : (كاظم، ٢٠١٦ : ٨١)

إجمالي التمويل المستقر

$$\text{معيان نسبة التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}}{100} \leq 100$$

إجمالي التمويل المستقر المطلوب

٣- مؤشرات جودة الموجودات

تشكل جودة ونوعية الموجودات حجر الاساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال،

لكون معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات المصرفية تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات او مصاعب تحويلها الى سيولة عند الحاجة اليها وتقاس جودة الموجودات من خلال النسب الآتية : (الشيخ، ٢٠١٧: ٣١)

- أ. نسبة القروض غير العاملة / اجمالي القروض
- ب. نسبة القروض غير العاملة / اجمالي الموجودات
- ج. نسبة القروض غير العاملة / رأس المال

٤- مؤشرات الإيرادات والربحية

إن انخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر، ويمكن قياس الإيرادات والربحية من خلال النسب الآتية:

- ١- نسبة العائد على الموجودات
- ٢- نسبة العائد على حقوق المالكين

المبحث الثاني: الاطار التطبيقي للبحث

لقد حرص البنك المركزي العراقي على الالتزام بالمعايير والتعليمات التي تصدر من اللجان وبخاص لجنة بازل (لجنة الاشراف المصرفي) فمن خلال كتاب البنك المركزي الذي تم تعميمه على كافة المصارف بالعدد ٢٠/٩/٢٠١٨ في ١٣/١١/٢٠١٨ الزمت المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي عدا فروع المصارف الاجنبية بنسبة كفاية رأس المال ان لا تقل عن ١٠٪ وهذه النسبة تمثل العلاقة بين القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة) والأصول المرجحة بالأوزان المحددة لمقابلة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (مقام النسبة)، إذ تستخرج هذه النسبة من خلال قسمة القاعدة الرأسمالية للمصرف إلى مجموع العناصر الظاهرة في المقام من معادلة كفاية رأس المال، والجدول الآتي يبين رأس المال والموجودات السائلة، وحجم الائتمان، والودائع، وحجم القروض الممنوحة للمصارف الحكومية والخاصة:

جدول (١)

رأس المال والموجودات السائلة ، وحجم الائتمان ، والودائع ، وحجم القروض الممنوحة للمصارف الحكومية والخاصة

ت	التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢
١	رأس المال للمصارف الحكومية	١٠٠ مليار دينار	٩٦ مليار دينار
٢	رأس المال للمصارف الخاصة	٢٣٥ مليار دينار	٢٥٠ مليار دينار
٣	الموجودات للجهاز المصرفي العراقي	٢٢٠,٥ ترليون دينار	١٥٦,٤ ترليون دينار
٤	الموجودات السائلة للجهاز المصرفي العراقي	١٤٢,٦ ترليون دينار	١٠٢,٤ ترليون دينار
٥	الودائع لدى الجهاز المصرفي	٥٣,٨ ترليون دينار	٥٨,٤ ترليون دينار
٦	الائتمان النقدي	٢٩,٨ ترليون دينار	٣٠,٨ ترليون دينار
٧	نمو الودائع	٣٧,٩ ترليون دينار	٦٧ ترليون دينار
٨	القروض غير العاملة	٣,٣ ترليون دينار	٤,٣ ترليون دينار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي قسم الاحصاء

أولاً: مؤشر كفاية رأس المال للبنك المركزي والمصارف التابعة

لقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل الى (١٨١٪) في عام ٢٠٢٢ وهي نسبة مرتفعة جدا تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وبمقارنة تلك النسبة الى مثلتها في عام ٢٠٢١ البالغة (١٢٨٪) يتضح انها ارتفعت بنسبة (٤١,٤٪)، وحافظت المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال والتي تكون اغلبها من الشريحة الاولى من رأس المال والمتكونة من رأس المال الاساسي .

اما فيما يخص نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية حسب معيار (بازل II) فقد بلغت (٣٨٪) لعام ٢٠٢٢، منخفضة بنسبة (-٣٩,٧٪) عن النسبة في عام ٢٠٢١ والتي سجلت (٦٣٪)، كما موضح في الشكل (٢)، يعود ذلك الى انه على الرغم من انخفاض الموجودات الا ان الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية ارتفعت، وزيادة رأس مال المصارف، وتعكس هذه النسبة المحسوبة كفاية وقدرة مالية جديدة للمصارف الحكومية تساعدها على مواجهة المخاطر المحتملة .

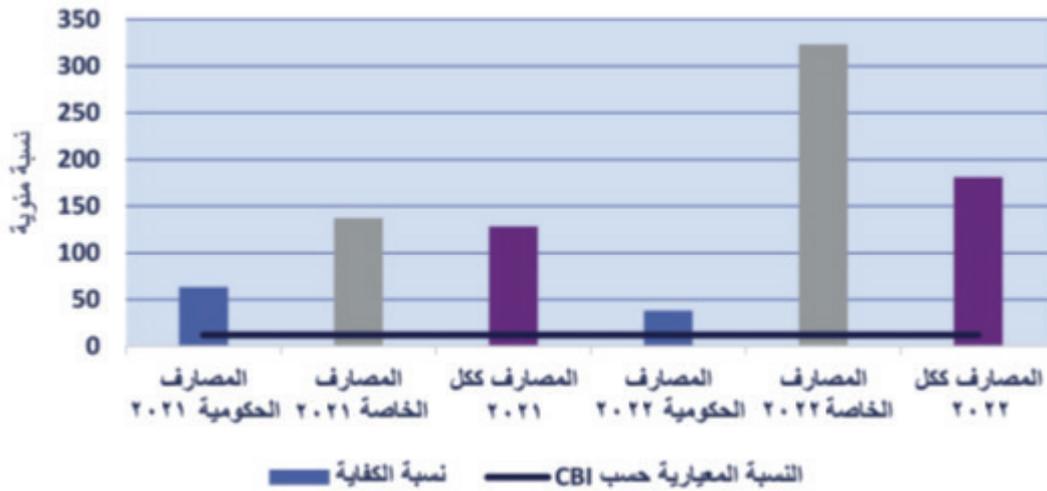
وان نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة بحسب معيار (بازل II) سجلت ارتفاعا

كبيرا اذ بلغت النسبة (٣٢٣٪) في عام (٢٠٢٢) وهي نسبة مرتفعة جدا، يعود ذلك الى ان عدد المصارف الخاصة كبير قياسا مع المصارف الحكومية اذ تم افتتاح (٦) مصارف خاصة في عام (٢٠٢٢) والاخيرة تكون نسب كفاية رأس مالها مرتفعة جدا قياسا بالمصارف العاملة القديمة العهد ان يكون رأس مالها عالي قياسا بالموجودات فترتفع نسبة الكفاية لديها .

يلاحظ وجود فجوة بين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الاخيرة ويعكس هذا الفرق ان اجمالي رأس مال المصارف الخاصة مرتفع قياسا مع المصارف الحكومية، وذلك يعود لعاملين، الاول ان عدد المصارف الخاصة اكثر من المصارف الحكومية، ان يبلغ عدد الاولى (٦٢) مصرف في حين ان المصارف الحكومية لا تتعدى (٧) مصارف حتى عام ٢٠٢٢، اما العامل الثاني فهو ارتفاع رأس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال وكحد ادنى (٢٥٠) مليار دينار، واسهم ارتفاع موجودات مصارف القطاع الخاص ايضا باتساع الفجوة ولكن بنسبة اقل من ارتفاع رأس المال للقطاع نفسه، وتعكس هذه النسبة العالية قدرة مصارف القطاع الخاص على مواجهة الازمات التي قد تتعرض لها .

شكل (٢)

نسب كفاية رأس المال للمصارف تابعة للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٢



وكانت النسب كما يأتي:

النسبة	٢٠٢٢
LCR	٨٠٪
NSFR	١٠٠٪

١- نسبة تغطية السيولة LCR:

إن هذه النسبة (٨٠٪) لعام ٢٠٢٢ ينبغي أن تتم بشكل تدريجي حتى تصل الى (١٠٠٪) ويجب ان لا تقل عن هذه النسبة، وكما موضح في الجدول (١)، من اجل ان يكون المصرف قادر على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة لمدة (٣٠) يوم، الامر الذي يحول دون الوقوع في مشاكل اعسار مالي خلال الاجل القصير .

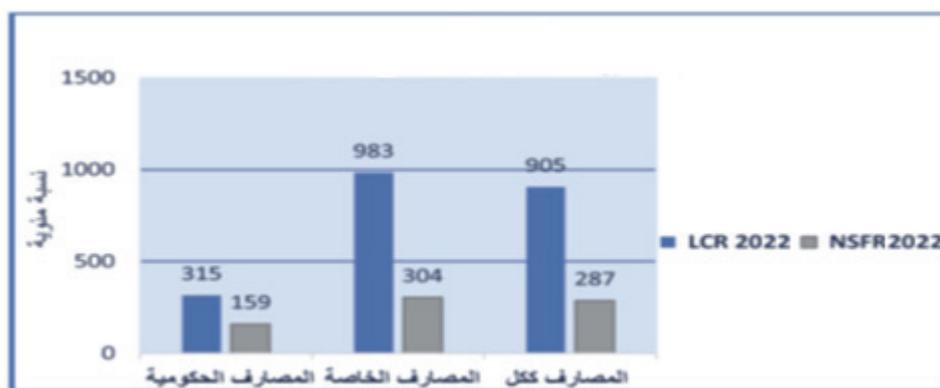
٢- نسبة التمويل المستقر المتاح NSFR:

هذه النسبة تعكس قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الاجل المتوسط، حددت لجنة بازل هذه النسبة بما لا يقل عن (١٠٠٪)، التي تمثل مصادر التمويل لدى المصرف (الخصوم) نسبة الى استخدامات هذه المصادر (الاصول).

حققت المصارف نسبة مرتفعة بلغت للمصارف الحكومية ما نسبته (١٥٩٪) اما نظيرتها الخاصة فبلغت النسبة لديها ما نسبته (٣٠٤٪)، وهي نسب مرتفعة قياسا بالنسبة المحددة من قبل لجنة (بازل III)، وهذا معناه ان المصارف لديها تمويل متاح مساو للتمويل المطلوب، اي ان المصارف قادرة على تمويل جانب الاصول وفقا لما تتيحه مصادر الاموال في جانب الخصوم.

شكل (٣)

نسبة السيولة NSFR – LCR لعام ٢٠٢٢



المصدر : البنك المركزي العراقي:

- دائرة العليات المالية وادارة الدين - دائرة مراقبة الصيرفة.

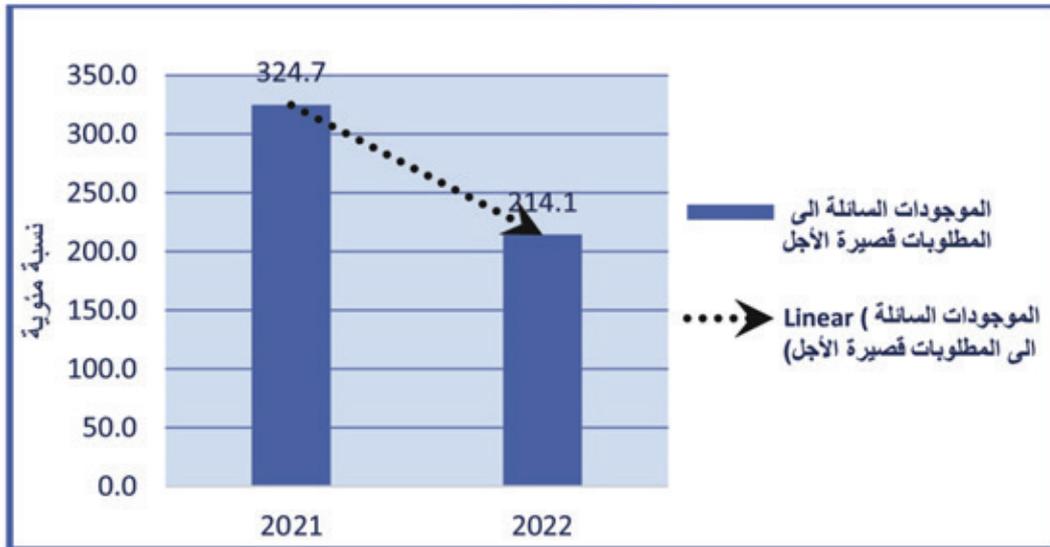
٣- الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الاجل

من خلال تحليل هذا المؤشر للبنك المركزي والمصارف التابعة فقد انخفضت نسبة

مؤشر الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل للجهاز المصرفي ككل اذ بلغت (٢١٤,١%) في عام ٢٠٢٢ مقارنة مع (٣٢٤,٧%) لعام ٢٠٢١، وهذا الانخفاض لا يمثل خطرا على الاستقرار المالي، لانها مرتفعة على الرغم من انخفاضها وهذه النسبة تمثل متانة مالية كبيرة للمصارف كافة (الحكومية والخاصة) في الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة سحبات المودعين ولتقديم القروض وتنعكس ايجابيا على الاستقرار المالي، اذ تضمن قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها من ودائع، فضلا عن ضمان قدرتها على تقديم القروض للآخرين، في الوقت نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء الى البنوك المركزي من اجل طلب السيولة .

شكل (٤)

نسبة الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل



٤- الموجودات السائلة / اجمالي الودائع

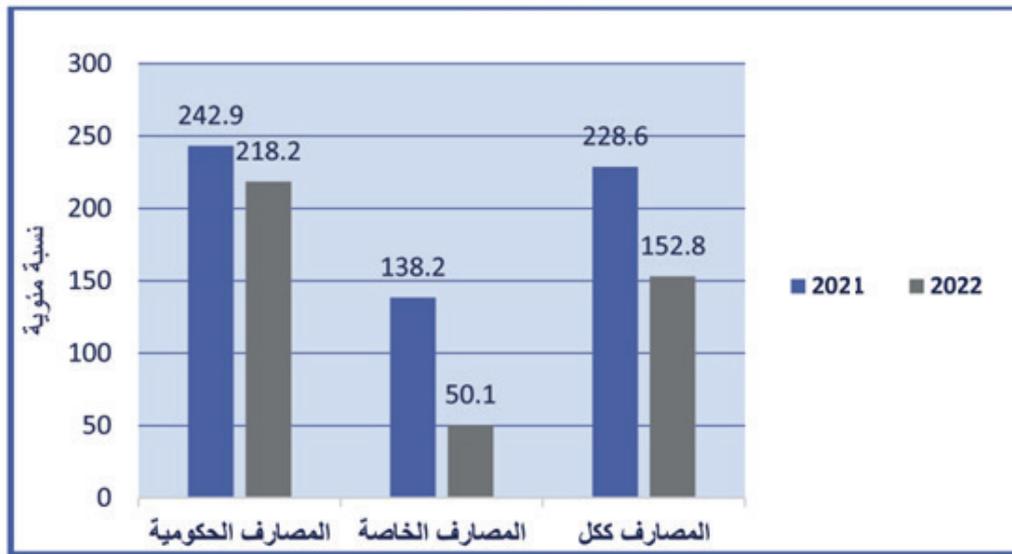
يعبر هذا المؤشر عن مقدار ما يحتفظ به المصرف من اصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك المركزي فضلا عن النقد في الصندوق والارصدة السائلة الاخرى)، ومدى استثمارها في منح القروض بمختلف انواعها، وقد سجل الجهاز المصرفي ككل نسبة عالية بلغت (١٥٢,٨%) في عام ٢٠٢٢ ولكنها منخفضة عن عام ٢٠٢١ وبالغية (٢٢٨,٦%) اي ان الجهاز المصرفي من غير المحتمل ان يتعرض لمخاطر سيولة في الاجل القصير، وفيما يخص المصارف الحكومية فقد بلغت هذه النسبة (٢١٨,٢%) عام ٢٠٢٢، ان هذه النسبة المرتفعة تبين قدرة المصارف الحكومية على تأدية التزاماتها المالية في اجالها، الا انه ينعكس سلبا على العائد والربحية، اذ ان هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في

استثمارات يمكن ان تدر على المصرف عوائد مالية كبيرة .

اما فيما يخص المصارف الخاصة فانها سجلت ما نسبته (١,٥٠%) في عام ٢٠٢٢ يتضح ان المصارف الخاصة على الرغم من سيولتها العالية الا انها اقل كفاءة في مواجهة التزاماتها المالية قياسا بالمصارف الحكومية، فضلا عن توسعات المصارف الحكومية على المستوى المحلي والدولي مما قد يؤدي الى احتفاظه بهذه الارصدة لتقوية ثقة المودعين به وتدعيم عمله المصرفي، الا ان المصارف الخاصة هي الافضل في عدم الاحتفاظ بنسبة عالية من الرصيد النقدي من النسبة المذكورة مما تعكس توجهها واضحا نحو توظيف الاموال القابلة للاقراض (Loanable Funds)

شكل (٥)

نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع



٥- الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات:

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف باصول سائلة لمواجهة سحبيات المودعين وقياسها نسبة الى اجمالي الموجودات لدى المصرف، ارتفعت نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ككل الى (٥,٦٥%) في عام ٢٠٢٢ وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة في البلد Coun-try Risk^(١)، ولكنها في الوقت نفسه تعد نسبة منخفضة قياسا بالمؤشرين السابقين، وعلى

١ درجة المخاطر في العراق: نظرا للأوضاع الاقتصادية والامنية غير المستقرة فان درجة المخاطر في العراق تكون مرتفعة وبالتالي يستوجب درجة كبيرة من التحوط.

الرغم من الانخفاض الكبير في اجمالي الموجودات اذ انخفضت من (٢٢٠,٥) ترليون دينار في عام ٢٠٢١ الى (١٥٦,٤) ترليون دينار عام ٢٠٢٢، الا ان نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات لم تتغير كثيرا عن عام ٢٠٢١ نظرا لان الموجودات السائلة انخفضت هي الاخرى من (١٤٢,٦) ترليون دينار عام ٢٠٢١، الى (١٠٢,٤) ترليون دينار عام ٢٠٢٢.

على صعيد المصارف الحكومية فقد ارتفعت هذه النسبة الى (٦٨,١٪) في عام ٢٠٢٢ بعد ان سجلت (٦٦,٢٪) خلال عام ٢٠٢١، ايضا ارتفعت الى (٥١,٧٪) لدى المصارف الخاصة في عام ٢٠٢٢، مقارنة مع عام ٢٠٢١ والبالغة (٥٠,٣٪) والشكل (٦) يوضح ذلك.

شكل (٦)

نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات



٦- الائتمان النقدي / الودائع^(٢):

حدد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي الى الودائع بنسبة لا تتجاوز (٧٠٪)^(٣)، انخفضت نسبة الائتمان النقدي الى الودائع لدى الجهاز المصرفي ككل الى (٥٦,٦٪) في عام ٢٠٢٢ وهي ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والتي تعكس قدرة المصارف على توظيف الاموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على

٢ الودائع تشمل (جارية، توفير، ثابتة لجميع الآجال).

٣ استنادا الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمة (١٥٣٣) في ١٧/١/٢٠٢١.

القروض والسلف، منخفضة عن عام ٢٠٢١ والبالغة (٥٩,٥٪) نتيجة ارتفاع حجم الودائع، وبلغت النسبة نفسها لدى المصارف الحكومية (٥٢,٧٪) في عام ٢٠٢٢ منخفضة بنسبة (٤,٨٪) عن عام ٢٠٢١ والبالغة (٥٥,٤٪)، وذلك نتيجة ارتفاع الودائع الى (٥٨,٤) ترليون دينار في عام ٢٠٢٢ بعد ان سجلت في عام ٢٠٢١ (٥٣,٨) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (٨,٥٪)، بالمقابل ارتفاع حجم الائتمان النقدي بنسبة (٣,٢٪) ان سجلت في عام ٢٠٢٢ (٣٠,٨) ترليون دينار مقابل (٢٩,٨) ترليون دينار في عام ٢٠٢١، يلاحظ ان معدل ارتفاع الودائع اكبر من معدل ارتفاع الائتمان النقدي، وهذا يشير الى احتفاظ المصارف الحكومية بسيولة فائضة قابلة للتوظيف دون المساس بالنسبة المعيارية المذكورة وعدم تحملها مخاطر اضافية .

اما على صعيد المصارف الخاصة فبلغت النسبة (٨٣,٢٪) في عام ٢٠٢٢ وهي منخفضة عن عام ٢٠٢١ والبالغة (٨٥,٣٪)، ان المصارف الخاصة متقدمة على المصارف الحكومية بتقديم القروض، وهذه حالة مغايرة عن عام ٢٠٢١ ان كانت المصارف الحكومية هي من تتقدم على المصارف الخاصة .

ان المصارف الحكومية تحتفظ بسيولة اكثر من المقرر وتقوم بتوظيف منخفض للودائع، ان الذي يشجع المصارف التجارية على هذا السلوك هو منحها اسعار فائدة منخفضة على الودائع مقابل القروض وهذا يتجسد في معدل هامش الفائدة الدائنة والمدينة (Spread) لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي، ان بلغ (٧,٥٪) في عام ٢٠٢٢، مرتفعا عن عام ٢٠٢١ والذي سجل (٧,٣٪) في حين ان معدل هامش الفائدة المحدد والمعيارى هو (٣٪).

شكل (٧)

الائتمان النقدي الى الودائع

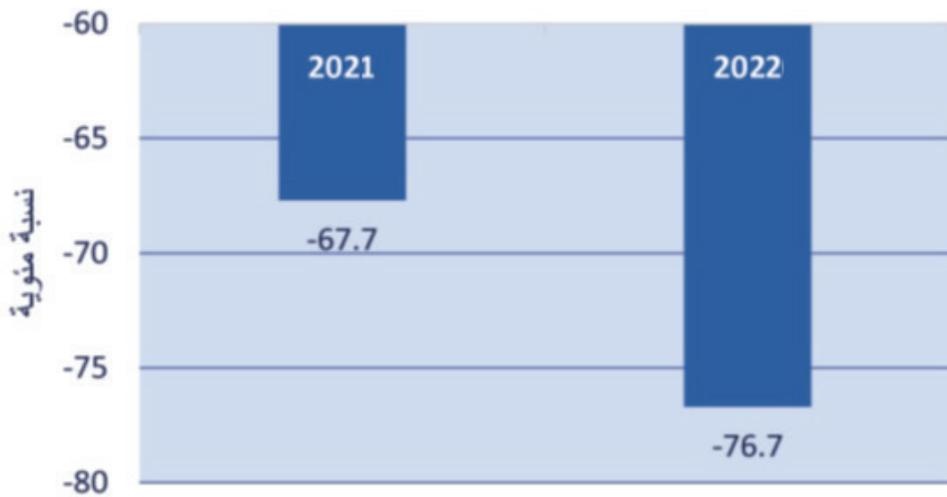


٧- فجوة التمويل (فجوة الائتمان):

يقصد بفجوة الائتمان الفرق بين الائتمان النقدي والودائع الى الائتمان النقدي^(١)، وقد توسعت هذه الفجوة في عام ٢٠٢٢ بنسبة (١٣,٢٪) مقارنة مع عام ٢٠٢١ اذ بلغت الفجوة في عام ٢٠٢٢ ما نسبته (-٦٧,٧٪) الى الائتمان النقدي، يعود ذلك الى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة اكبر من معدل نمو الائتمان النقدي، اذ بلغ نمو الودائع في عام ٢٠٢٢ (٧,٤٪) وبقيمة (٦٧) ترليون دينار عن عام ٢٠٢١، بينما بلغ معدل نمو القروض نسبة (١,٨٪) وبقيمة (٣٧,٩) ترليون دينار في عام ٢٠٢٢ مرتفعا عن عام ٢٠٢١ البالغة (٣٧,٢) ترليون دينار، ادى ذلك الى اتساع الفجوة، ان ارتفاع بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ يعود الى قلة عرض القروض والسلف مقارنة بالطلب عليها، بسبب فرض المصارف اسعار فائدة مرتفعة فضلا عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة، ان الفجوة مغطاة باكثر من قيمتها بكثير من الودائع، مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والاقرض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة، اي ادارة رشيدة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، ان ارتفاع الفجوة معناه ان المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة .

شكل (٨)

فجوة التمويل



١ انظر في ذلك:

- البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي العماني ٢٠٢٢، الاصدار ٥، ص ٥٥.
- <http://www.albayan.ae/economy/capital-markets> /٢٠٢١-٠٨-٢٢-٠٧٦٨-١,٢٧٠
- مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤، ص ٧٨.

ثانياً: مؤشرات جودة الموجودات :

تشكل جودة ونوعية الموجودات حجر الاساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، لكون معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات المصرفية تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات او مصاعب تحويلها الى سيولة عند الحاجة اليها وتقاس جودة الموجودات من خلال النسب الاتية :

١- نسبة القروض غير العاملة / اجمالي القروض:

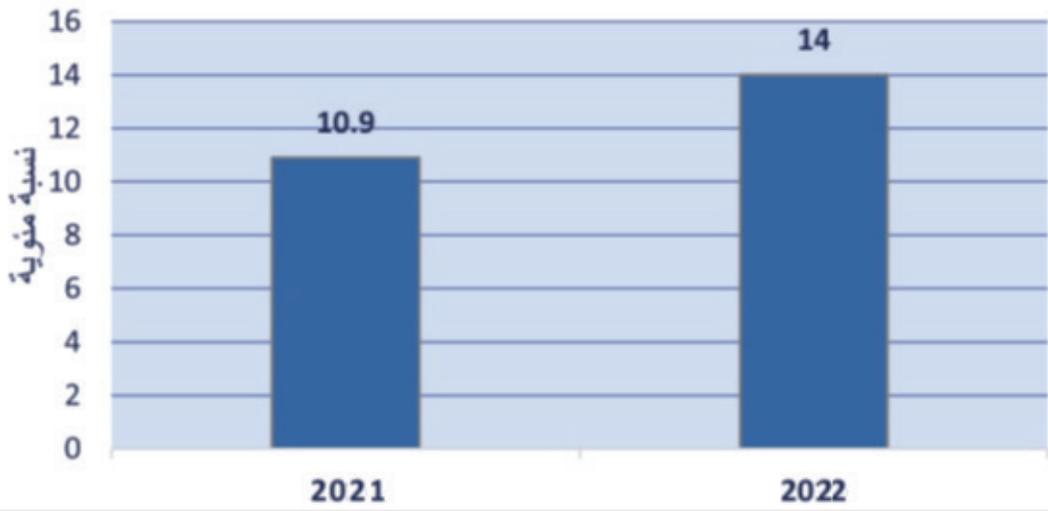
سجلت القروض غير العاملة لدى المصارف العراقي في عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً مقارنة مع عام ٢٠٢١، وتحملت المصارف الحكومية العبء الاكبر من القروض غير العاملة مقارنة مع المصارف الخاصة مما تشكل مخاطر على وضع الجهاز المصرفي، ما يشير الى انها قد تؤثر بشكل او باخر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، ان ارتفع اجمالي القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة الى (٤,٣) ترليون دينار في عام ٢٠٢٢، مرتفعة بنسبة (٣٠,٣٪) عن عام ٢٠٢١ والبالغة (٣,٣) ترليون دينار، وتوزعت القروض غير العاملة لعام ٢٠٢٢ بواقع (٣,١) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(١,١) ترليون دينار للمصارف الخاصة، وهذا يشير الى ان المصارف الحكومية اكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الخاصة نظراً لان المصارف الحكومية تمنح قروض تفوق ما تمنحه المصارف الخاصة.

من ناحية اخرى، بلغت نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي القروض لدى الجهاز المصرفي ككل عام ٢٠٢٢ (١٤٪) مرتفعة بنسبة (٢٨,٤٪) عن عام ٢٠٢١، وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بالنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (٢-٥٪)^(١)، كما موضحة في الشكل (٩).

١ وليد عبيد عبد النبي، البنك المركزي العراقي، وتطوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البنك المركزي العراقي، www.cbi.iq

شكل (٩)

نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي القروض للجهاز المصرفي

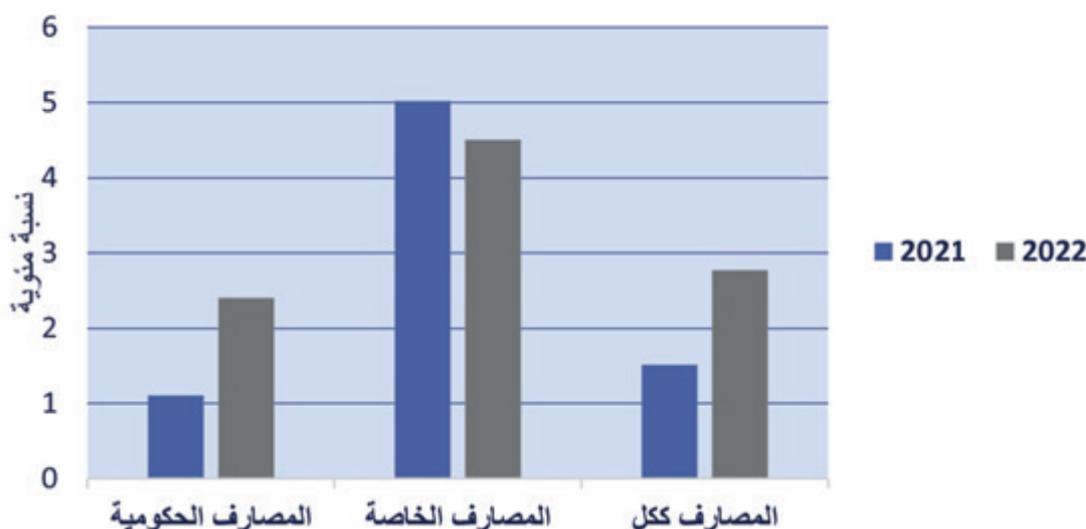


٢- نسبة القروض غير العاملة / اجمالي الموجودات :

ارتفعت نسبة القروض غير العاملة (الديون المشكوك في تحصيلها) الى اجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ككل خلال عام ٢٠٢٢، ان بلغت النسبة (٢,٧٧%) مقابل (١,٥١%) عام ٢٠٢١، بنسبة ارتفاع (٨٣,٤%)، ان هذه النسبة المرتفعة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي، على الرغم من انخفاضها في عام ٢٠٢٢، الا انها مرتفعة وبلغت في عام ٢٠٢٢ (١٥٦) ترليون دينار، تعكس موقفا جيدا وسليما للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات خلال عام ٢٠٢٢، اما فيما يخص المصارف الحكومية فارتفعت الى (٢,٤%) بسبب انخفاض الموجودات بنسبة (-٣٣,٦%)، اما نسبة المصارف الخاصة فانخفضت الى (٤,٥%) في عام ٢٠٢٢، وكما موضح في الشكل (١٠) .

شكل (١٠)

نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١)

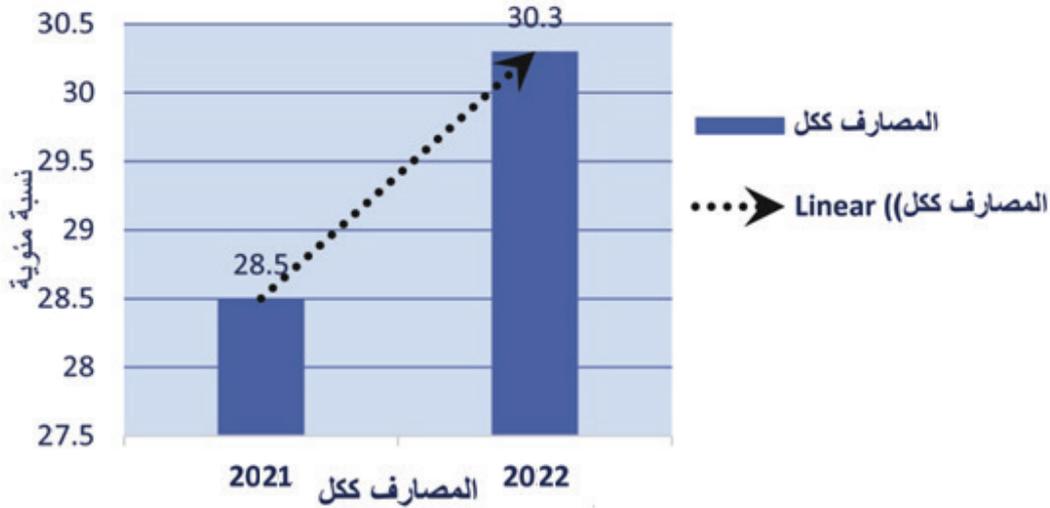
٣- نسبة القروض غير العاملة / رأس المال:

ان ارتفاع نسبة القروض غير العاملة الى رأس المال يعطي اشارة واضحة عن حجم المخاطر في المؤسسات المصرفية وبالتالي يؤثر على مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جليا لدى المصارف الحكومية ولو بنسبة طفيفة على الرغم من ضخامة حجم قروضها وقلة حجم رؤوس اموالها، لكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف الحكومية قد اعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بشكل لا يقبل الشك، ما يستدعي من الجهات الرقابية ايلاء هذا الامر قدرا عاليا من الاهمية لتفادي اية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلا.

ارتفعت نسبة القروض غير العاملة الى رأس المال عام ٢٠٢٢ الى (٣,٣٪) مقارنة بالنسبة ذاتها عام ٢٠٢١ البالغة (٥,٢٨٪) بالنسبة لاجمالي المصارف، نتيجة ارتفاع الديون المتعثرة وخصوصا لدى المصارف الحكومية، كما موضح في الشكل (١١).

شكل (١١)

نسبة القروض غير العاملة الى رأس المال



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١)

ثالثا: مؤشرات الإيرادات والربحية:

١- نسبة العائد على الموجودات^(١):

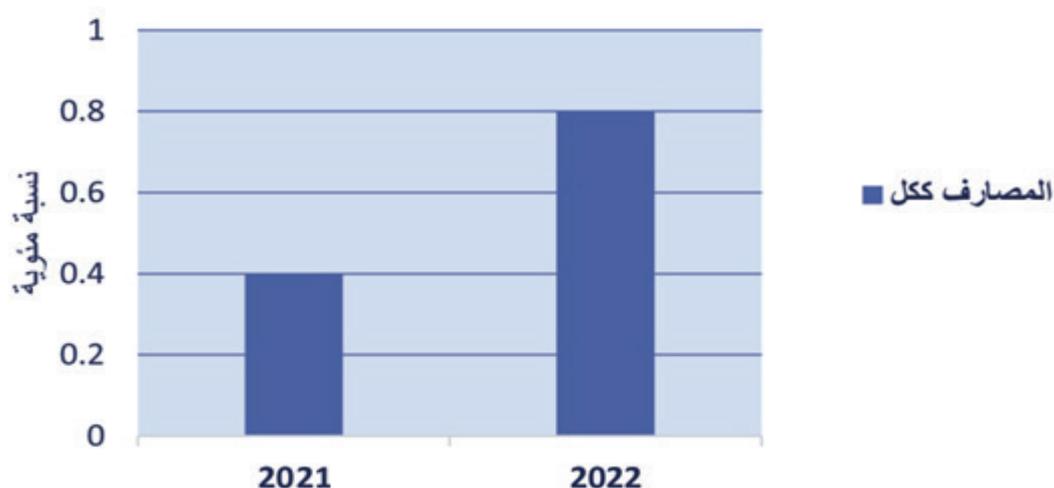
ارتفعت نسبة العائد على الموجودات الى (٠,٨٪) في نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبتها نهاية عام ٢٠٢١ البالغة (٠,٤٪) بالنسبة للمصارف ككل، يعود ذلك الى تحسن ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية خلال عام ٢٠٢٢، والتحسن النسبي في الاوضاع السياسية والاحداث الامنية التي تشهدها البلاد، فضلا عما افرزته حالة الموازنة العامة للدولة الناجمة من ارتفاع اسعار النفط وما ترتب على ذلك من تاثيرات وتداعيات جمّة انعكست بشكل او باخر على نتائج اعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حد سواء ما ادى الى زيادة مكاسبها وارباحها السنوية وكما موضح في الشكل (١٢) .

١ تحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة الاتية:

* نسبة العائد على الموجودات = صافي الارباح (قبل وبعد الفوائد والضرائب، الارباح باستثناء الارباح الطارئة وغيرها) / اجمالي الموجودات.

شكل (١٢)

نسبة العائد على الاصول



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث

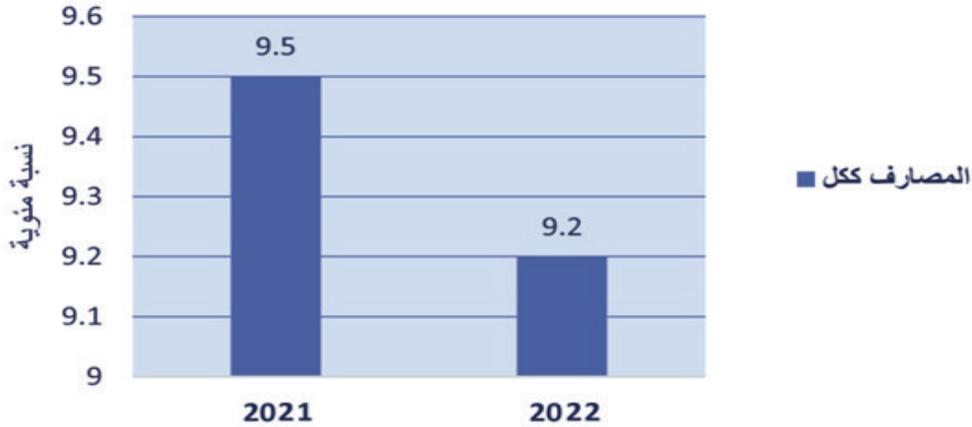
٢- نسبة العائد على حقوق المالكين^(١):

انخفضت نسبة العائد على حقوق المالكين نهاية عام ٢٠٢٢ الى (٩,٢٪) للمصارف الحكومية والخاصة، بعد ان بلغت نهاية عام ٢٠٢١ (٩,٥٪)، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون اصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة الشركة ومدى نجاحها في توليد الارباح من كل وحدة من حقوق المالكين، وكما مبين في الشكل (١٣).

١ يحتسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة الآتية:
* صافي الارباح / معدل رأس المال.

شكل (١٣)

نسبة العائد على حقوق المالكين



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١)

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. هناك فجوة بين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الاخيرة وذلك يعود لعاملين، الاول ان عدد المصارف الخاصة اكثر من المصارف الحكومية، والعامل الثاني فهو ارتفاع رأس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال وكحد ادنى (٢٥٠) مليار دينار .
٢. حققت المصارف لـ (NSFR) نسبة مرتفعة بلغت للمصارف الحكومية ما نسبته (١٥٩%) اما نظيرتها الخاصة فبلغت النسبة لديها ما نسبته (٣٠٤%)، وهي نسب مرتفعة قياسا بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل III، وهذا معناه ان المصارف لديها تمويل متاح مساو للتمويل المطلوب، اي ان المصارف قادرة على تمويل جانب الاصول وفقا لما تتيحه مصادر الاموال في جانب الخصوم .
٣. تبين من خلال مؤشر الموجودات السائلة ان المصارف الخاصة على الرغم من سيولتها العالية الا انها اقل كفاءة في مواجهة التزاماتها المالية قياسا بالمصارف الحكومية.
٤. من خلال تحليل مؤشر فجوة التمويل فيلاحظ أن هناك اتساع بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ يعود الى قلة عرض القروض والسلف مقارنة بالطلب عليها، بسبب فرض المصارف اسعار فائدة مرتفعة ، وان ارتفاع الفجوة معناه ان المخاطر التي

تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة.

٥. بين مؤشر نسبة القروض غير العاملة أن هناك ارتفاع لهذا المؤشر لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة ، وهذا يشير الى ان المصارف الحكومية اكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الخاصة نظرا لان المصارف الحكومية تمنح قروض تفوق ما تمنحه المصارف الخاصة.
٦. من تحليل مؤشر نسبة العائد على الموجودات فقد ارتفعت نسبة العائد على الموجودات بالنسبة للمصارف ككل، يعود ذلك الى تحسن ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية خلال عام ٢٠٢٢، والتحسن النسبي في الاوضاع السياسية والاحداث الامنية التي تشهدها البلاد.

ثانيا: التوصيات

١. ضرورة تبني مؤشرات السلامة المالية من قبل المصارف وأن يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها.
٢. الإستمرار في تأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم ، خصوصا ما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية التي تم دراستها والتي اثبتت أنها من الممكن أن تعطي صورة تنبؤية دقيقة عن وضع المصارف.
٣. ضرورة العمل على دفع الجهاز المصرفي لتحقيق مستويات ملاءة مالية تتجاوز حدود متطلبات لجنة بازل III ، فضلا عن تحسين توعية وجودة الموجودات.
٤. ضرورة سعي المصارف إلى الاستفادة من السيولة النقدية لديها اذ ان هدف السيولة هو زيادة الربحية وان عدم الاستثمار فيها سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات يمكن ان تدر على المصرف عوائد مالية كبيرة.
٥. ينبغي الانتباه الى قلة عرض القروض والسلف مقارنة بالطلب عليها، بسبب فرض المصارف اسعار فائدة مرتفعة فضلا عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة، مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والاقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة، اي ادارة رشيدة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي .

المصادر

١. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث
٢. البنك المركزي العراقي / دائرة العليات المالية وادارة الدين - دائرة مراقبة الصيرفة.

٣. البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي العماني ٢٠٢٢، الاصدار ٥
٤. مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤.
٥. الجنابي، هلال جميل، إدارة البنوك التجارية والمصرفية، دار المسار، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠١٩.
٦. الجميل، إسماعيل الطوحي- التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة- مجلة جامعة أسيوط- مصر، ٢٠١٨.
٧. كاظم ، حسين جواد ، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع مقررات بازل، مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة، العدد ٢٣، مجلد ٣، العراق، ٢٠١٦.
٦. فرج ،شعبان ، العمليات المصرفية وادارة المخاطر ، جامعة البويرة ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد ٤٠، مجلد ٣، الجزائر، ٢٠١٨.
٧. بدران، ليلى محمد وليد، ادارة المخاطر المصرفية ،حلقة بحث مقدمة الى جامعة دمشق / كلية الاقتصاد / ادارة الاعمال، ٢٠١٩.
٨. الشيخ ، عثمان بن موسى ، السلامة المصرفية، دار الارقم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، السودان ، ٢٠١٧.
٩. وليد عبدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي، وتطوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البنك المركزي العراقي، www.cbi.iq.
١٠. Kevin Daly and Selim Akhter , Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis? , International Review of Business Research Papers Vol.٨ N٦ .٠ March .٢٠١٤
١١. Ephilip Davis and Dilruba Karim, Macprudential Regulation – The Missing Policy Pillar, European union, ٨th June, .٢٠٠٩
١٢. Li, Fan and Zou, Yijun, The Impact Credit Risk, Management on Profitability of commercial Banks, UMEA University, .٢٠١٤
١٣. Chong Yen Yee ,Invesment Risk Management,England; Jonh Wiley and sons ltd , ٢٠٠٤.

جامعة الفلوجة/ رئاسة الجامعة
Shahadahmed701@gmail.com

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
Ali.n.abdullah30@gmail.com

وزارة الصناعة والمعادن
bushrajassim1990@gmail.com

الشركات الأمنية الخاصة ودورها في العلاقات الدولية: شركة فاغنر أنموذجاً

The role of private security companies in international relations: Wagner

Company as a model

شهد أحمد فوزي
Shahad Ahmed Fawzi

بشرى جاسم محمد
Bushra Jassim Muhammed

علي نجم العبدالله
Ali Najm Al- Abdullah

المستخلص:

تُعد الشركات الأمنية الخاصة جزءاً هاماً من الساحة الدولية المتغيرة، إذ تلعب دوراً متنوعاً في مجال الأمن والدفاع، وبما أن العالم يواجه تحديات متعددة، بدءاً من التهديدات الإرهابية إلى صعوبة الحفاظ على الاستقرار السياسي، فإن هذه الشركات تسعى لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الأمنية الخاصة.

تتناول هذه الدراسة دور الشركات الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية وتأثيرها على الأمن والاستقرار العالميين، من خلال تحليل شامل يُسلط الضوء على المساهمات الإيجابية التي تقدمها هذه الشركات، ولا سيما شركة فاغنر في مجالات تقديم خدمات الحماية والتدريب، وتقديم الاستشارات الأمنية للحكومات والمؤسسات الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم أيضاً استكشاف التحديات والمخاطر المرتبطة بتشغيل الشركات الأمنية الخاصة، بما في ذلك القضايا الأخلاقية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الشركات الأمنية- فاغنر- العلاقات- دولية.